فرص تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار برامج الدعم والتمويل بالجزائر

Small and medium enterprises financing opportunities within the support and the financing programs in Algeria

بلال كرامش [1] *، نسيم حمودة [2]

[1] جامعة محمد الصديق بن يحي- جيجل (الجزائر)، biledge@yahoo.fr

[2] جامعة محمد الصديق بن يحي-ج يجل (الجزائر)، hamouda_nassimm@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2021/04/28؛ **تاريخ القبول:** 2021/12/26؛ **تاريخ النشر:** 2022/06/30؛

ملخص: تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما ومعتبرا في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول، إلا أنها تعاني من العديد المعوقات التي تحول دون إمكانية إنشائها، ومن بين هذه المعوقات نجد التمويل.

تهدف هذه الورقة البحثية إلى التعرف على الفرص التي توفرها برامج دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ومن أجل ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بالاستعانة ببعض المراجع والتقارير الإحصائية الخاصة بوزارة الصناعة والمناجم في الجزائر.

وقد تم تقسيم البحث إلى محورين رئيسيين حيث تناول المحور الأول واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أما المحور الثاني فقد خصص لدراسة فرص التمويل التي تمنحها برامج الدعم والتمويل في الجزائر.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- أنه توجد العديد من الفرص التمويلية التي توفرها برامج دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بغرض تحفيز المستثمرين وخاصة الشباب العاطل للاستثمار في هذه المشاريع.
- يوجد ارتفاع في عدد المشاريع الممولة وقيمة المبالغ المخصصة لها من قبل برامج الدعم والتمويل في الجزائر بالنسبة لسنة 2019 مقارنة بسنة 2018.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فرص التمويل، برامج دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تصنيف JEL : E22 ؛ M13

Abstract Small and medium enterprises play an important role in achieving the economic development of countries, but they suffer from many obstacles that prevent the possibility of their establishment, and among these obstacles we find financing.

This research paper aims to identify the opportunities provided by support and financing programs of small and medium enterprises in Algeria. for that purpose, the descriptive and analytical approach was adopted by using of some statistical references and reports of the Ministry of Industry and Mines in Algeria.

The research was divided into two main axes. The first axis was about the reality of small and medium enterprises in Algeria, while the second axis was devoted to studying the financing opportunities offered by support and financing programs in Algeria.

The study reached on a set of results, the most important of theme :

- There are many financing opportunities provided by support and financing programs of small and medium enterprises in Algeria, with the aim of stimulating investors, especially unemployed youth, to invest in these projects.
-There is an increase in the number of projects funded and the value of the sums allocated to them by support and financing programs in Algeria for the year 2019 compared to 2018.

Key words : Small and medium enterprises, Financing opportunities, Support and financing programs

Jel Classification Codes : E22 ؛ M13

*بلال كرامش

مقدّمة:

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما يقارب 90% من المؤسسات في العالم، وتلعب هذه الأخيرة دورا هاما ومعتبرا في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول سواء المتقدمة منها أو النامية نظرا لمساهمتها الكبيرة في تخفيض معدلات البطالة وخلق مناصب شغل بتكلفة أقل من المؤسسات الكبيرة الحجم، بالإضافة إلى مساهمتها في زيادة الناتج الداخلي الخام، وزيادة الصادرات وتخفيض الواردات. وهي إلى جانب المؤسسات الكبيرة بإمكانها زيادة قدراتها التنافسية و تحقيق التنمية وغزو الأسواق الدولية.

بالرغم من تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بخاصية أساسية وهي سهولة التكوين أو الإنشاء، نظرا لصغر حجم رأسمالها مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، إلا أنها تعاني من العديد من المشاكل وفي مقدمتها التمويل وهذا سواء في مرحلة الإنشاء أو التوسع، وخاصة مع عدم كفاية الموارد الذاتية للمستثمرين الصغار ، الذين يضطرون إلى اللجوء للاقتراض من البنوك، غير أن هذه الأخيرة في غالب الأحيان تحجم عن منحهم قروض لعدم توفر الضمانات العينية التي تشترطها، وهذا ما يشكل عائق كبير في وجه المستثمرين.

مع سعي الحكومة الجزائرية إلى تنويع الاقتصاد، وتشجيع الاستثمار خارج قطاع المحروقات، من خلال الاهتمام بإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تجلى ذلك في إصدار القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 2001. كما قامت الحكومة الجزائرية بإنشاء العديد الهيئات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لخلق العديد من الفرص أمام المستثمرين وخاصة منهم الشباب العاطل لإنشاء هذا النوع من المؤسسات وبالتالي الحد من مشكل البطالة.

أولا: الإشكالية

من خلال ما سبق يمكن بلورة إشكالية البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

ما هي فرص تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تمنحها برامج الدعم والتمويل في الجزائر؟

ومن الإشكالية السابقة تنبثق مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

-فيما تتمثل برامج دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

ثانيا: أهمية وأهداف الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة من منطلق أن التمويل يعتبر من أكبر المعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في مرحلة الانطلاق، وبالتالي فالهدف من هذه الدراسة هو محاولة تحديد فرص التمويل في إطار برامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر من أجل تحفيز المستثمرين على اقتناص تلطك الفرص وإنشاء هذا النوع من المؤسسات.

ثالثا: منهج الدراسة

من أجل معالجة هذا البحث والإجابة على الإشكالية المطروحة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وذلك بالاستعانة بمختلف المراجع من مقالات ومواقع إلكترونية، بالإضافة إلى ذلك تم الاعتماد على تقارير ومنشورات وزارة الصناعة والمناجم الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

رابعا: الدراسات السابقة

تم الاعتماد في هذا البحث على مجموعة من الدراسات السابقة والمتمثلة في:

– دراسة "عبد الرحمان عبد القادر وحساني بن عودة" (2019)، بعنوان: "تقييم استراتيجية الجزائر في تمويل وضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة". وهو عبارة عن مقال منشور بمجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 07، العدد 02، جوان 2019.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عامل مهم في تحقيق التنمية الجزائر، وسبيل لتنويع الاقتصاد الوطني وتشجيع الصادرات وخلق الوظائف وتقليص البطالة، غير أن مشاكل التمويل تبقى في صدارة المشاكل التي تعترض نمو وتطور هذا النوع من المؤسسات الاقتصادية، وهذا بالرغم من توفر العديد من المؤسسات الداعمة لهذه المؤسسات، والضامنة لقروضها، إلا أنها تبقى غير فعالة في تحقيق أهدافها وتحقيق احتياجات هذه المؤسسات وهي في حاجة إلى ترتيبات جديدة.

–دراسة "بلقاسم بوفتاح ومحمد الطاهر عامري" (2019)، بعنوان: "دور هياكل الدعم المالي في تحسين أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة حالة الجزائر 2002–2017". وهو عبارة عن مقال منشور بمجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد 08.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: تبقى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تواجه عدة مشاكل تمويلية متعلقة بالمؤسسة بحد ذاتها وأخرى متعلقة بالمصدر الممّول تحول دون تطورها ونجاحها، صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أن تدرك الدور الذي تلعبه عملية التأهيل في مواجهة صعوبات البقاء أو تحديات النمو، نقص مصادر التمويل بسبب الشروط المفروضة على القروض والضمانات البنكية، عدم اعتماد المؤسسات الكبرى على المؤسسات الصغرى والمتوسطة كمؤسسات مكملة لأنشطتها.

– دراسة "حنان بقاط وسليمة هالم" (2018)، بعنوان: "هيئات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، وهو عبارة عن مقال منشور بمجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، العدد 05 ديسمبر.

توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها: بالرغم من وجود الهيئات والبرامج والأجهزة الحكومية الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، إلا أن هذا القطاع يبقى يعاني الكثير من المشاكل وبالتالي ضرورة إيجاد مجموعة من الحلول والبدائل الأخرى المتخصصة في دعم وتمويل هذه المؤسسات تعتمد على التقنيات البنكية الحديثة وتكييف سياسات التمويل حسب متطلبات واحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك لاعتبارها أحد المحاور الكبرى في تنمية الاقتصاد الوطني، وتفعيل بعض الصيغ التمويلية التي تتناسب مع هذه المؤسسات والعمل على استحداث صيغ أخرى حديثة.

–دراسة "سماح طلحي" (2014)، بعنوان: "دور البدائل الحديثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة لحالة الجزائر"، وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه، بجامعة العربي بن مهيدي –أم البواقي الجزائر–

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها: بالرغم من تعدد مصادر التمويل يبقى من الضروري الاهتمام بالتقنيات التمويلية الحديثة والتي من بينها صيغ التمويل الإسلامية، قرض الإيجار، رأس المال المخاطر، عقد تحويل الفاتورة، والسوق المالية الثانية التي أثبتت نجاعتها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان المتقدمة. أما عن واقع تطبيق البدائل الحديثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، فإنه رغم توفر الأرضية القانونية والتنظيمية له، يظل لجوء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لهذه التقنيات التمويلية جد محدود نظرا لحداثة تطبيقها في الجزائر من جهة وعدم إدراك المفاهيم الأساسية المتعلقة بها وأهميتها كبدائل تمويلية فعالة من جهة أخرى.

من خلال سرد بعض الدراسات السابقة نجد أن ما يميز هذه الدراسة عنها هو تركيزها على الفرص التي توفرها برامج الدعم والتمويل للمستثمرين في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، كما تختلف كذلك عن الدراسات السابقة من حيث الإطار الزماني حيث تركز الدراسة الحلية على الفترة الممتدة بين (2018-2019).

خامسا: هيكل الدراسة:

لمعالجة هذا البحث فقد تم تقسيمه إلى محورين رئيسيين، المحور الأول تناول واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال التطرق إلى تعريفها ومراحل تطورها وتعدادها. أما بالنسبة للمحور الثاني فقد خصص لدراسة برامج دعم المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة في الجزائر من خلال التعرض إلى كل من الصندوق الوطني للتأمين على البطالة و الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالإضافة إلى صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

أولا: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تعتبر عملية وضع تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضرورة حتمية لا غنى عنها، فهي تفيد في وضع استراتيجيات التنمية لأي دولة والسياسات والخطط التي تساعد على تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما أنها تفيد أيضا في معرفة وحصر المستفيدين في هذا القطاع، ومن ثم إعداد برامج الدعم والمساعدة (الطيب، 2011).

وبالنسبة للجزائر فقد تم تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر في 12 ديسمبر2001، وقد تضمن هذا القانون التعريف التالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: "تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات، تشغل من 1 إلى 250 شخصا، لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري (2) دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة (500) مليون دينار جزائري، تستوفي معيار الاستقلالية" (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2001).

وقد صنف المشرع الجزائري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى ثلاثة أصناف هي: المؤسسات المصغرة، المؤسسات الصغيرة والمؤسسات المتوسطة، وهذا حسب المواد 5، 6، و7 من القانون التوجيهي، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (01): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

التصنيف	المؤسسات المصغرة	المؤسسات الصغيرة	المؤسسات المتوسطة
عدد العمال	9-1	49-10	250-50
رقم الأعمال	أقل من 20 مليون دج	لا يتجاوز200 مليون دج	200-2مليار دج
الحصيلة السنوية	أقل من 10 مليون دج	لا يتجاوز 100 مليون دج	500-100 مليون دج

المصدر: عبد القادر، عبد الرحمان و بن عودة ،حساني (2019). تقييم استراتيجية الجزائر في تمويل وضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، *مجلة التكامل الاقتصادي*، المجلد7، العدد2، ص ص95، 98.

من خلال التعريف السابق والجدول أعلاه نلاحظ أن المشرع الجزائري قد اعتمد على ثلاثة معايير كمية هي: عدد العمال ورقم الأعمال والحصيلة السنوية (مجموع الميزانية السنوية) بالإضافة إلى معيار نوعي وهو الاستقلالية وذلك في تعريف وتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. حيث يقصد بمعيار الاستقلالية حسب القانون التوجيهي كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،2001). كما يمكن وبصفة استثنائية مراجعة الحدود المتعلقة برقم الأعمال والحصيلة السنوية حسب التغيرات المالية والاقتصادية ذات الأثر المباشر على سعر الصرف.

ثانيا: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

لقد مر تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بثلاث مراحل أساسية.

1- المرحلة الأولى (1962-1982):

قبل الاستقلال كانت حوالي 98% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ملك للمستوطنين الفرنسيين، وكانت تلك التي تعود للجزائريين محدودة على المستوى العددي والاقتصادي من حيث مساهمتها في العمالة والقيمة المضافة، وبعد الاستقلال مباشرة ونتيجة للهجرة الجماعية للفرنسيين أصبحت معظم تلك المؤسسات متوقفة عن الحركة الاقتصادية (أنفال و جمعة، 2019).

ولقد اعتمدت الجزائر بعد الاستقلال النظام الاشتراكي الذي يقوم على تحكم الدولة في القوى الاقتصادية للتنمية وإعطاء الأولوية للقطاع العام على الخاص، مما أدى إلى تهميش دور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبقي تطور القطاع الخاص محدودا على هامش المخططات الوطنية (بوفتاح و عامري، 2018).

وخلال هذه الفترة انحصر دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية وتلبية الاحتياجات المتزايدة من السلع والخدمات للقطاع الصناعي (الاستثمارات الكبرى)، وقد تركز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على توسيع النسيج الصناعي وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لاستراتيجية التنمية القائمة على الصناعات الكبرى، حيث كان ينظر إلى هذه الصناعات على أنها مكملة للصناعات الأساسية وأنها تقوم بمهمة تدعيم عملية التصنيع (لحواسنية و ياسية، 2017).

2- المرحلة الثانية (1982-1988):

حظي القطاع الخاص لأول مرة بعد صدور قانون الاستثمار لسنة 1982 بدور تحقيق أهداف التنمية الوطنية، إلا أنه لم يشجع على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة بسبب تحديد سقف الاستثمارات، مما أدى إلى توجيه جزء من الادخار الخاص نحو نفقات غير منتجة أو مضاربة (بوفتاح و عامري، 2018).

3- المرحلة الثالثة (انطلاقا من سنة 1988):

بسبب النتائج السلبية المسجلة على مستوى مختلف القطاعات دفعت الجزائر إلى تبني اقتصاد السوق كخيار بديل، ومن أجل ذلك تم ما يلي:

- صدر قانون النقد والقرض في 14 أفريل 1990 مكرسا مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي وتشجيع كل أشكال الشراكة.
- صدر قانون ترقية الاستثمار في 1993/10/05 لتعزيز إرادة تحرير الاقتصاد والذي نص على المساواة بين المستثمرين الوطنيين والأجانب أمام القانون، الحق في الاستثمار بحرية، إنشاء وكالة لدعم الاستثمارات ومتابعتها (APSI).
- صدر الأمر رقم 01-03 في سنة 2001 الخاص بتطوير الاستثمار والقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 2001/12/12 والذي يهدف إلى تحسين المحيط الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (لحواسنية و ياسية، 2017).

ثالثا: تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

يوضح الجدول التالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2019

جدول رقم (02): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2015-2019)

العدد/السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
م.ص.م خاصة	989627	1013637	1074236	1092908	1171701
نسبة التطور%		13.09	5,97	1,73	7,2
م.ص.م عمومية	532	438	267	262	244
نسبة التطور%		17,66-	39,04-	1,87-	6,87-
المجموع	896811	1014075	1074503	1093170	1171945

Source : Ministère de l'industrie et des mines (2019). Bulletin d'information statistiques de la PME,no.35,pp.7,20,24,26,27. Disponible sur: http://www.mdipi.gov.dz/IMG/pdf/Bulletin_PME_N_35_vf.pdf

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد شهد ارتفاعا مستمرا خلال الفترة (2015-2016) حيث ارتفع عددها من 896811 مؤسسة سنة 2015 إلى 1171945 مؤسسة سنة 2019 أي بنسبة زيادة تقدر ب:30,67%، حيث تم إنشاء 275134 مؤسسة خلال الفترة (2015-2019) وهذا نتيجة التسهيلات والحوافز المقدمة من طرف الدولة.

كما نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة يمثل أغلبية المؤسسات في الجزائر بنسبة 99,97% خلال هذه الفترة، حيث ارتفع عددها من 989627 مؤسسة سنة 2015 إلى 1171701 مؤسسة سنة 2019 بمعدل زيادة يقدر ب:18,39% ، في حين تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية نسبة ضئيلة جدا تقدر بحوالي 3% من مجموع المؤسسات. كما نجد أن هناك انخفاض مستمر في عدد المؤسسات الصغيرة العمومية خلال الفترة (2015-2018) حيث انخفض عددها من 532 مؤسسة سنة 2015 إلى 244 مؤسسة سنة 2019 أي بنسبة تقدر ب: 54,13% ، وهذا راجع إلى ان القطاع العمومي بطبيعته لا ينشأ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا في حدود معينة، نظرا لصغر رأسمالها وعدد عمالها المحدود ويبقى هذا من اختصاص الأفراد.

المحور الثاني: برامج دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

أولا: الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC)

1- تعريف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة

هو عبارة عن جهاز تم إنشائه بموجب القانون رقم 94-188 والذي يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، كما يهدف إلى حماية العمال المسرحين لأسباب اقتصادية إذ يساهم الصندوق في نطاق مهامه وبالاتصال مع المؤسسات المالية والصندوق الوطني لترقية التشغيل في تطوير إحداث أعمال لفائدة البطالين الذي يتكفل بهم وذلك من خلال ما يلي: (طلحي، 2013)

- دفع تعويض التأمين عن البطالة لفائدة العمال الاجراء الذين فقدوا مناصب شغلهم بصفة لا إرادية ولأسباب اقتصادية، وذلك عملا بالأجر المرجعي الذي يساوي نصف مجموع الأجر الشهري المتوسط الخاضع للاشتراكات المتقاضي من طرف الاجير خلال 12 شهرا مضاف إليه الأجر الوطني الأدنى المضمون.
- تنفيذ إجراءات احتياطية بإعادة إدماج البطالين المستفيدين عن طريق المرافقة في البحث عن الشغل والمساعدة على العمل الحر.
- تقديم المساعدة للمؤسسات التي تواجه صعوبات في أعمالها من أجل المحافظة على مناصب الشغل حسب الأشكال والصيغ المقررة بموجب اتفاقيات.
- التمويل الجزئي للدراسات المتعلقة بالأشكال غير النموذجية للعمل والأجور وتشخيص مجالات التشغيل ومكامنه.

وانطلاقا من سنة 2004 كلف الصندوق بمهمة جديدة تتمثل في دعم إحداث النشاطات من طرف العاطلين والمسرحين الذين تتراوح أعمارهم من 35 إلى 50 سنة، وفي أواخر شهر جوان 2010 اتخذت السلطات العمومية طموحات الفئة الاجتماعية المعنية ترمي أساسا إلى تطوير وتحويل ثقافة المقاولة (الريادة) بحيث أدخلت تعديلات على الجهاز تتضمن : (الصندوق الوطني للتأمين على البطالة(CNAC)، 2020)

- تخفيض مدة التسجيل في الوكالة الوطنية للتشغيل لشهر واحد بدلا من ستة أشهر.
- رفع مستوى الاستثمار من خمسة (5) مليون دج إلى عشرة (10) مليون دج.
- علاوة على إحداث النشاط، توسيع إمكانات إنتاج السلع والخدمات.

2- حصيلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفادة من دعم تمويل (CNAC)

يوضح الجدول التالي عدد المشاريع الصغيرة الممولة من قبل الصندوق الوطني للتأمين على البطالة خلال السداسي الأول من سنة 2019

جدول رقم (03): حصيلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفادة من دعم تمويل (CNAC) للسداسي الأول من سنة 2019

قطاع النشاط	عدد المشاريع الممولة	عدد مناصب الشغل	التمويل (مليون دج)
الفلاحة	999	2258	4897,11
الصناعات التقليدية	400	1025	1763,44
البناء والأشغال العمومية	68	204	412,33
الموارد المائية	5	9	34,50
الصناعة	176	528	1172,87
الصيانة	20	46	100,38
الصيد البحري	12	35	78,95
الأعمال الحرة	68	154	397,63
الخدمات	200	477	989,41
نقل البضائع	00	00	00
نقل المسافرين	22	44	59,45
المجموع	1970	4780	9906,04

Source : Ministère de l'industrie et des mines (2019). Bulletin d'information statistiques de la PME,no.35,pp.7,20,24,26,27. Disponible sur: http://www.mdipi.gov.dz/IMG/pdf/Bulletin_PME_N_35_vf.pdf

من خلال البيانات الموضحة في الجدول السابق، نلاحظ أن المشاريع الممولة من قبل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة قد عرفت ارتفاعا سنة 2019 مقارنة بالسنة السابقة 2018، حيث انتقلت من 1437 مشروع خلال السداسي الأول من سنة 2018 (Ministère de l'industrie et des mines, 2019) إلى 1970 مشروع خلال السداسي الأول من سنة 2019 أي بنسبة زيادة تقدر ب: 37%، كما ارتفعت العمالة المقابلة لهذه المشاريع من 3582 عامل إلى 4780 عامل بنسبة زيادة تقدر ب: 33,44%، بالإضافة إلى ذلك ارتفعت المبالغ المخصصة لتمويل هذه المشاريع من 6914,68 مليون دج سنة 2018 إلى 9906,04مليون دج سنة 2019، أي بنسبة زيادة معتبرة تقدر ب: 43% وهذا يدل على ارتفاع حصص الصندوق الموجهة لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

كما نلاحظ من خلال نفس الجدول السابق أن قطاع الفلاحة هو الذي يمتص أكبر عدد من اليد العاملة والذي شغل 2258 بطال، كما احتل المرتبة الأولى من حيث قيمة التمويل حيث تم تمويل 999 مشروع بمبلغ مالي إجمالي يقدر ب: 4897,11 مليون دج. أما في المرتبة الثانية فيأتي قطاع الصناعات التقليدية، حيث تم تمويل 400 مشروع بمبلغ مالي قدره 1763,44 مليون دج، وكذلك تم تشغيل 1025 بطال. أما القطاع الصناعي فقد احتل المرتبة الثالثة من حيث قيمة التمويل حيث تم تمويل 176 مشروع بمبلغ مالي إجمالي قدره:1172,87 مليون دج، وتشغيل 528 بطال.

ثانيا: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)

1- تعريف الوكالة الوطنية لدعم الشباب

أنشأت هذه الوكالة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 296-96 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، بهدف دعم، توجيه ومرافقة المقاولين الشباب الذين لهم رغبة في إنشاء مؤسسات مصغرة او صغيرة، كذلك تتكفل هذه الوكالة بالمساعدات المالية لهاته المنشآت (حنفي و بكريتي، 2018).

2- صيغ التمويل المقدمة من طرف الوكالة:

للوكالة ثلاثة صيغ للتمويل هي: (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ)، 2020)

أ- التمويل الثلاثي:

يتم التمويل الثلاثي بمشاركة كل من الشاب المستثمر، البنك والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ويتكون من:

- المساهمة الشخصية للشاب المستثمر.
- قرض غير مكافئ تمنحه الوكالة.
- قرض بنكي بنسبة فائدة مخفضة 100% لكل القطاعات والنشاطات، يتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها للشباب ذوي المشاريع.

و الجدول التالي يوضح الهيكل المالي للتمويل الثلاثي:

جدول رقم (04):صيغة التمويل الثلاثي

قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة للوكالة	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
حتى 5000000 دج	%29	%01	%70
من 5000001دج إلى10000000دج	%28	%02	%70

Source : (http://www.ansej.org.dz/images/documents/Mix/Mix_et_Triangulaire_et_autofin_AR.pdf)

ب- التمويل الثنائي:

في صيغة التمويل الثنائي تتكون التركيبة المالية من:

- المساهمة الشخصية للشاب المستثمر.
- قرض غير مكافئ تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

والجدول التالي يوضح الهيكل المالي للتمويل الثنائي:

جدول رقم (05):صيغة التمويل الثنائي

قيمة الإستثمار	القرض بدون فائدة للوكالة	المساهمة الشخصية
حتى 5000000 دج	%29	%71
من 5000001دج إلى10000000دج	%28	%72

Source : (http://www.ansej.org.dz/images/documents/Mix/Mix_et_Triangulaire_et_autofin_AR.pdf)

ج- التمويل الذاتي:

حيث تكون مساهمة الشاب المقاول 100% من قيمة الاستثمار التي لا تتعدى 10000000دج. بالإضافة إلى القرض الغير مكافئ الكلاسيكي، يمكن للشباب الحامل لمشاريع الحصول على إعانة في شكل قرض إضافي غير مكافئ في إحدى الصيغ التالية:

- قرض غير مكافئ خاص بالإيجار لا تتجاوز قيمته 500000دج.
- قرض غير مكافئ لإحداث المكاتب الجماعية، لا تتجاوز قيمته 1000000دج.
- قرض غير مكافئ لاقتناء عربة ورشة، قيمته 500000دج.

3- حصيلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفادة من دعم تمويل (ANSEJ)

يوضح الجدول التالي عدد المشاريع المصغرة والممولة من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب خلال السداسي الأول من سنة 2019.

جدول رقم (06): حصيلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفادة من دعم تمويل (ANSEJ) للسداسي الأول من سنة 2019

قطاع النشاط	عدد المشاريع الممولة	عدد مناصب الشغل	مبلغ الاستثمار (دج)
الفلاحة	57183	135222	211629975913
الصناعات التقليدية	42998	126245	110539774148
البناء والأشغال العمومية	34282	99590	131999167477
الموارد المائية	556	2049	3291597454
الصناعة	26740	77133	125739489992
الصيانة	10271	23663	27925617407
الصيد البحري	1131	5549	7499507851
الأعمال الحرة	11356	25485	29928593125
الخدمات	108003	251301	350995401235
نقل التبريد	13385	24132	33767158812
نقل البضائع	56530	96237	145557153559
نقل المسافرين	18992	43691	46672214955
المجموع	**381427**	**910297**	**1225545651925**

Source : Ministère de l'industrie et des mines (2019). Bulletin d'information statistiques de la PME,no.35,pp.7,20,24,26,27. Disponible sur: http://www.mdipi.gov.dz/IMG/pdf/Bulletin_PME_N_35_vf.pdf

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هناك ارتفاع في عدد المشاريع المصغرة الممولة من قبل جهاز (ANSEJ) سنة 2019 مقارنة بسنة 2018، حيث انتقل من 374325 مشروع سنة 2018 (Ministè de l'industrie et des mines, 2018) إلى 381427 مشروع سنة 2019 أي بنسبة زيادة ضئيلة تقدر ب: 1,89%، كما ارتفع مبلغ الاستثمارات المخصصة للمشاريع المصغرة من قبل الوكالة من 118916205880دج سنة 2018 إلى 1225545651925 دج سنة 2019 بنسبة زيادة تقدر 3%، كما ارتفت العمالة المقابلة لهذه المشاريع من 892699 عامل سنة 2018 إلى 910297 سنة 2019 ، أي بنسبة زيادة تقدر ب: 1,97%. وهذا يدل على ارتفاع حصص الوكالة الموجهة لدعم تمويل المشاريع المصغرة، لكن تبقى هذه حصة كل مشروع من تمويل الوكالة ضئيل، حيث يصل حسب تقديرات 2019 إلى 3213054 دج.

كما نلاحظ أن قطاع الخدمات هو القطاع الأكثر استقطابا من قبل الشباب المستثمر في الجزائر، حيث بلغ عدد المشاريع الممولة من قبل الوكالة في هذا القطاع 108003 مشروع وهو ما يمثل 28% من مجموع المشاريع الكلية، كما تقدر قيمة مبلغ الاستثمارات المخصصة لهذا القطاع 350995401235دج وهو ما يمثل تقريبا 28% من مجموع المبالغ الكلية المخصصة للاستثمار في المشاريع المصغرة، كما امتص هذا القطاع أكبر عدد من الأيدي العاملة حيث بلغ عددها 251301 عامل وهو ما يمثل نسبة 27% من مجموع العمالة الكلية.

يأتي في المرتبة الثانية قطاع الفلاحة حيث بلغ عدد المشاريع الممولة 57183 مشروع بمبلغ استثمار يقدر ب: 211629975913دج. أما في المرتبة الثالثة فيأتي قطاع نقل البضائع ب: 42998 مشروع ممول وذلك بمبلغ استثمار يقدر ب: 110539774148دج.

ثالثا: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

1- تعريف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

تمثل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر آلية جديدة أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي2004 لترقية الشغل الذاتي ودعم المؤسسات، إلا أنه لم ينطلق نشاط الوكالة فعليا على أرض الواقع إلا في منتصف سنة 2005، وتشكل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أداة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة الفقر والهشاشة الاجتماعية (بقاط و هالم، 2018)

وتتمثل مهام الوكالة فيما يلي: (الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ، 2020)

- تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع والتنظيم المعمول به.
- دعم ونصح ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر في تنفيذ أنشطتهم.
- منح سلف بدون فوائد.
- إبلاغ المستفيدين، دوي المشاريع المؤهلة للجهاز، بمختلف المساعدات التي تمنح لهم.
- ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربط هؤلاء المستفيدين بالوكالة بالإضافة إلى مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.

2- صيغ التمويل المقدمة من طرف الوكالة

تشرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في إطار جهاز القرض المصغر على تسيير صيغتين للتمويل انطلاقا من سلفة صغيرة بدون فوائد تمنحها الوكالة والتي لا تتجاوز 100000دج، وقد تصل إلى 250000دج على مستوى ولايات الجنوب الجزائري، إلى قروض معتبرة لا تتجاوز 1000000دج موجهة لخلق نشاطات والتي تستدعي تركيبا ماليا مع أحد البنوك (الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، 2020)

والجدول التالي يوضح صيغ التمويل التي تمنحها الوكالة :

جدول رقم (07): صيغ التمويل المقدمة من طرف الوكالة

قيمة المشروع	صنف المقاول	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة
لا تتجاوز 100000دج	كل الأصناف(شراء مواد أولية)	%00	-	%100
لا تتجاوز 250000دج	كل الأصناف(شراء مواد أولية) على مستوى ولايات الجنوب	%00	-	%100
لا تتجاوز 1000000دج	كل الأصناف	%1	%70	%29

Source :(https://www.angem.dz/ar/article/les-formes-de-financement-du-micro-credit/)

3- حصيلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفادة من دعم تمويل (ANGEM)

يوضح الجدول الموالي عدد القروض ومبالغها الممنوحة من قبل الوكالة للمؤسسات الصغيرة في الجزائر خلال السداسي الأول لسنة 2019

جدول رقم (08): حصيلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفادة من دعم تمويل (ANGEM) للسداسي الأول من سنة 2019

قطاع النشاطات	عدد القروض الممنوحة	المبالغ الممنوحة (دج)
الفلاحة	122052	8063294457,370
الصناعات الصغيرة جدا (TPI)	350484	17274833907,880
البناء والأشغال العمومية	76782	6406748306,420
الخدمات	178426	16287151951,720
الصناعات التقليدية	156549	8859459123,410
التجارة	4011	995353071,950
الصيد البحري	844	108934313,790
المجموع	**889148**	**57995775132,54**

Source : Ministère de l'industrie et des mines (2019). Bulletin d'information statistiques de la PME,no.35,pp.7,20,24,26,27. Disponible sur: http://www.mdipi.gov.dz/IMG/pdf/Bulletin_PME_N_35_vf.pdf

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هناك ارتفاع في عدد القروض الممنوحة من قبل الوكالة وقيمتها في سنة 2019 مقارنة بسنة 2018، حيث انتقل عدد القروض الممنوحة سنة 2018 من 844926 قرض بقيمة 53947900465,8دج (Ministè de l'industrie et des mines، 2018) إلى 889148 قرض بقيمة 57995775132,54، أي بنسبة زيادة تقدر ب: 5,2% و 7,5%.

كما نلاحظ أن قطاع الصناعات الصغيرة جدا (TPI) هو الأكثر استقطابا من قبل المستثمرين في المشاريع المصغرة حيث بلغ عدد القروض الممنوحة من قبل وكالة تسيير القرض المصغر 350484 قرض أي ما يمثل نسبة 39 % بقيمة مالية تقدر ب: 17274833907,880دج ويرج ذلك إلى قلة رأسمال هذا النوع من المؤسسات وبالتالي صغر قيمة القروض الموجهة لها .

ويأتي قطاع الخدمات في المرتبة الثانية من حيث عدد القروض الممنوحة والمقدرة ب: 178426 قرض بقيمة: 16287151951,720دج. أما في المرتبة الثالثة فيأتي قطاع الصناعات التقليدية ، حيث يقدر عدد القروض الممنوحة لهذا القطاع ب: 156549 قرض بقيمة: 8859459123,410 دج.

رابعا: صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR):

1- تعريف صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أنشأ صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 الموافق ل 11 نوفمبر 2002 وهو مؤسسة عمومية تهدف إلى تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل البنكي أثناء انطلاق مشاريع خلق أو توسيع النشاط من خلال توفير ضمانات للبنوك، من أجل إكمال الترتيبات المالية المتعلقة بالمشاريع. ضمان هذا الصندوق يأتي ليكمل الضمانات الفعلية التي يطلبها البنك لزبائنه لتحريك القروض الممنوحة (بن زكورة، 2019).

2- كيفيات التغطية:

يتعلق الأمر بضمان تسديد جزء من الخسارة التي يتحملها البنك في حالة عدم تسديد القرض، حيث تصل نسبة الضمان إلى 80% من القرض البنكي، تحدد النسبة المتعلقة بكل ملف حسب تكلفة القروض ودرجة المخاطرة .

-المبلغ الأقصى للضمان يساوي 100 مليون دج.

-المدة القصوى للضمان هي 7 سنوات.

-يأخذ البنك الأجهزة المكونة للمشروع كضمان.

-يأخذ الصندوق علاوة من مبلغ القروض كتكلفة دراسة المشروع، وفي حالة عدم منح الضمان يرد هذا المبلغ لصاحبه.

-يأخذ الصندوق علاوة التزام من مبلغ القرض ، حيث تسدد هذه العلاوة في مرة واحدة عند منح الضمان. (صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2020)

3- حصيلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفادة من دعم (FGAR)

يوضح الجدول التالي عروض الضمان وشهادات الضمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفادة من خدمات الصندوق خلال السداسي الأول من سنة 2019

جدول رقم (09): حصيلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفادة من دعم (FGAR)للسداسي الأول من سنة 2019

البنود	عروض الضمان	شهادات الضمان
عدد الضمانات الممنوحة	2717	1408
التكلفة الكلية للمشاريع	290592040122دج	98740626046دج
مبلغ القروض المطلوبة	184184205391دج	65615891957دج
مبلغ الضمانات الممنوحة	84972646715دج	35297652416دج
عدد مناصب الشغل	80863	37257

Source : Ministère de l'industrie et des mines (2019). Bulletin d'information statistiques de la PME,no.35,pp.7,20,24,26,27. Disponible sur: http://www.mdipi.gov.dz/IMG/pdf/Bulletin_PME_N_35_vf.pdf

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك ارتفاع في عدد الضمانات الممنوحة سواء من عروض الضمان التي يقدمها الصندوق أو من حيث شهادات الضمان المقدمة إلى أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث كان عدد الضمانات الممنوحة في سنة 2018 : 2289 ضمان و 1208 شهادة ضمان تم منحها (Ministè de l'industrie et des mines، 2018)، وارتفع إلى 2717 ضمان و 1408 شهادة ضمان سنة 2019، أي بنسبة زيادة تمثل 18,7% و 16,55% على التوالي.

كما نلاحظ أن هناك ارتفاع في مبالغ الضمانات الممنوحة من قبل الصندوق لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سنة 2018 مقارنة بسنة 2019 حيث ارتفع المبلغ من 69536658400دج بالنسبة لعروض الضمان و 29908884635دج بالنسبة لشهادات الضمان سنة 2018 إلى 84972646715دج و 35297652416دج سنة 2019، بنسبة زيادة تقدر ب22,19% و 18% على التوالي.

بالإضافة إلى ذلك نجد ارتفاع عدد مناصب الشغل من 69757 منصب بالنسبة لعروض الضمان و 33332 منصب بالنسبة لشهادات الضمان سنة 2018 إلى 80863 منصب و 37257 منصب سنة 2019، أي بنسبة زيادة تقدر ب:15,9% و 11,77% على التوالي.

الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات والتي نوردها فيما يلي:

– ساهمت الهيئات التي أقامتها الحكومة الجزائرية في إنشاء العديد من المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العديد من القطاعات والأنشطة الاقتصادية في كافة أرجاء الوطن وإعطاء امتيازات إضافية لهذا النوع من المؤسسات.

– توجد العديد من الفرص التمويلية التي توفرها برامج دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بغرض تحفيز المستثمرين وخاصة الشباب العاطل للاستثمار في هذه المشاريع.

– بالنسبة للصندوق الوطني للتأمين على البطالة نجد أن هناك ارتفاع في عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة وقيمة المبالغ المخصصة لها في سنة 2019 مقارنة بسنة 2018، كما أن القطاع الفلاحي يوفر أكبر الفرص من حيث التمويل و يمتص أكبر عدد من اليد العاملة وهذا مقارنة مع القطاعات الأخرى خلال سنة 2019.

– بالنسبة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب نجد هناك ارتفاع في عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة وقيمة المبالغ المخصصة لها في سنة 2019 مقارنة بسنة 2018 ، كما أن قطاع الخدمات يوفر اكبر الفرص من حيث التمويل و يمتص أكبر عدد من اليد العاملة مقارنة بالقطاعات الأخرى خلال سنة 2019.

– بالنسبة لوكالة تسيير القرض المصغر نجد هناك ارتفاع في عدد القروض الممنوحة من قبل الوكالة وقيمتها في سنة 2019 مقارنة بسنة 2018،كما أن قطاع المؤسسات الصغيرة جدا (TPI) يوفر اكبر فرص التمويل من حيث عدد القروض وقيمتها مقارنة بالقطاعات الأخرى خلال سنة 2019.

– بالنسبة لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نجد أن هناك ارتفاع في عدد الضمانات الممنوحة ومبالغ هذه الضمانات بالإضافة إلى مناصب الشغل التي وفرتها في سنة 2019 مقارنة بسنة 2018.

وانطلاقا من النتائج السابقة نقدم مجموعة من التوصيات:

– العمل على إلغاء الفائدة على القروض الممنوحة من قبل البنوك، وإيجاد بدائل أخرى لا تتعارض ومقومات المجتمع الجزائري، كالتمويل الإسلامي مثلا من خلال المضاربة والمشاركة.

– إنشاء بنوك متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخاصة الناشئة (startup)، والتي تجد صعوبة كبيرة في الحصول على التمويل المناسب.

– تبسيط الإجراءات الإدارية من قبل البنوك بغية استفادة عدد أكبر من المؤسسات من التمويل والتقليل من المشاكل التي تواجهها عند الانطلاق في مشاريعهم الاستثمارية.

– الاعتماد على التمويل الجماهري المرتبط بالإنترنت لما يوفره من العديد من فرص التمويل مثل موقع Kikstarter وموقع Zoomaal وموقع Kiva .

قائمة المراجع باللغة العربية

أ– المجلات:

1– عبد القادر، عبد الرحمان و بن عودة ،حساني (2019). تقييم استراتيجية الجزائر في تمويل وضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد7، العدد2، ص ص95، .98

2- داودي، الطيب(2011). دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الواقع والمعوقات–حالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، العدد11 ،ص 62.

3- نسيب، أنفال وجمعة، خير الدين (2019). مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2003-2018، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد13، العدد 1، ص ص 2011، .2012

4- بوفتاح، بلقاسم وعامري محمد الطاهر(2018).دور هياكل الدعم المالي في تحسين أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة–دراسة حالة الجزائر 2002-2017،مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد8، ص .97

5-لحواسنية، ياسمين وياسية أنفال(2017).التجربة الجزائرية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة–الواقع والأفاق–، مجلة المستقبل الاقتصادي،ا لعدد 5، ص ص 188، .189

6- حنفي، أمينة وبكريتي، لخضر(2018). عوائق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة حالة مجموعة مؤسسات صغيرة ومتوسطة بالغرب الجزائري (الشلف، غليزان، مستغانم، وهران)، مجلة دفاتر بوادكس، العدد 9، ص188.

7- بقاط، حنان وهالم، سليمة (2018).هيئات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، العدد 5، ص.49

8- بن زكورة، العونية(2019). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية للتنويع في الاقتصاد الوطني–دراسة تحليلية 2008-2016، مجلة التنمية الاقتصادية، العدد7، ص58.

ب– الرسائل الجامعية:

9- طلحي، سماح (2013)."دور البدائل الحديثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة لحالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي،أم البواقي، الجزائر،ص ص 249-250

ج–القوانين:

10- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (2001). القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، العدد77، ص ص:5-6 ،متاحة على:
https://www.joradp.dz/FTP/JO-ARABE/2001/A2001077.pdf?znjo=77

د– مواقع الإنترنت:

11- موقع الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، متاح على: https://www.cnac.dz/site_cnac_new/Web%20Pages/Ar/AR_Dispositif.aspx

12- صيغ التمويل المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، متاحة على:
http://www.ansej.org.dz/images/documents/Mix/Mix_et_Triangulaire_et_autofin_AR.pdf

13- تقديم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، متاحة على:/https://www.angem.dz/ar/article/presentation

14- صيغ التمويل المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، متاحة على:
https://www.angem.dz/ar/article/les-formes-de-financement-du-micro-credit/

15- كيفيات التغطية لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، متاحة على:
https://www.fgar.dz/portal/fr/content/modalit%C3%A9s-de-la-couverture

قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

16- Ministère de l'industrie et des mines (2015). Bulletin d'information statistiques de la PME,no.27,p.8. Disponible sur: http://www.mdipi.gov.dz/IMG/pdf/Bulletin_PME_no27.pdf

17- Ministère de l'industrie et des mines (2016). Bulletin d'information statistiques de la PME,no.29,p.9. Disponible sur: http://www.mdipi.gov.dz/IMG/pdf/Bulletin_PME_N_29_V8.pdf

18- Ministère de l'industrie et des mines (2017). Bulletin d'information statistiques de la PME,no.31,p.8. Disponible sur: http://www.mdipi.gov.dz/IMG/pdf/Bulletin_PME_N_31Vf.pdf

19- Ministère de l'industrie et des mines (2018). Bulletin d'information statistiques de la PME,no.33,pp.7,23,28,30,31. Disponible sur: http://www.mdipi.gov.dz/IMG/pdf/Bulletin_PME_N_33.pdf

20- Ministère de l'industrie et des mines (2019). Bulletin d'information statistiques de la PME,no.35,pp.7,20,24,26,27. Disponible sur: http://www.mdipi.gov.dz/IMG/pdf/Bulletin_PME_N_35_vf.pdf